الفصل الثانى

البرنامج النووى الإسرائيلى

هل من مجال لاستمرار سياسة الغموض؟

مقدمة:

بدأت إسرائيل برنامجها النووى منذ ولادة تلك الدولة عام ١٩٤٨م فى عهد أول رئيس وزراء ديڤيد بن جوريون، وقد كان رئيس الوزراء الإسرائيلى مقتنعًا أشد الاقتناع بضرورة سعى إسرائيل إلى امتلاك سلاح نووى كخيار إستراتيچى[١].

وتتبع إسرائيل سياسة غامضة بخصوص تسلحها النووى بما يحقق هدف «الردع بالشك» فى حين يرى البعض أن هذا التوجه الإسرائيلى الغامض إنما تدفعه عدة دوافع من بينها رغبة إسرائيل فى إثناء العرب عن محاولة امتلاك أسلحة نووية أو تأخير هذه المحاولات على الأقل، وكذلك إثناء دول نووية عن مد العرب بأسلحة أو مساعدات نووية هامة عندما يصبح من المعروف امتلاك إسرائيل لأسلحة نووية وهو أمر تحاول إسرائيل ألا يتم[٢].

وقد عبر «دان سفير» فى دراسته المعنونة بـ «سلاح نووى كشرط للبقاء» عن الموقف الإسرائيلى التقليدى فى هذا الشأن، حيث ذكر «يعتبر وضع إسرائيل النووى أمرًا مجهولاً ومن الأفضل أن يبقى كذلك، فالضرر الذى سيحدث بسبب الإعلان رسميًا عن وجود أو عدم وجود خيار نووى إسرائيلى سيزيد عشرات المرات على المزايا الثانوية التى يمكن أن يحققها مثل هذا الإعلان»[٣].

وهو فى رأيه هذا إنما كان يرد على الدعاوى التى تبناها بعض المسئولين والخبراء الإستراتيچيين الإسرائيليين والتى طرحوا خلالها الموقف القاضى بضرورة إعلان إسرائيل عن امتلاكها لسلاح نووى مقابل انسحابها من الأراضى المحتلة إلى حدود سنة ١٩٦٧م أى بالتخلى عن إستراتيچية الردع بالشك وتبنى الإستراتيچية الردعية الكلاسيكية والتى تقوم على إعلان امتلاك السلاح النووى وإعلام الطرف الآخر بجسامة الضرر الذى يمكن أن يصيبهم فى حالة تجاوز خط أحمر معروف وهو ما يكفل

ضمانًا مطلقًا لأمن إسرائيل فى حدودها، ومن بين هؤلاء الذين تبنوا هذا الرأى شاى فيلدمان فى كتابيه «إستراتيچية نووية إسرائيلية» و«الخيار النووى الإسرائيلى»[٤].

ولكن حتى الآن لم تنضم إسرائيل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ولا توجد أية منشآت إسرائيلية باستثناء مفاعل «ناحال سوريك» خاضعة للضمانات الدولية الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة النووية، وحيث إن إسرائيل ليست طرفًا فى أية اتفاقية تلزمها بإخطار الوكالة الدولية للطاقة النووية بمثل تلك المنشآت النووية فإنه ليست هناك أية معلومات رسمية تتعلق بالجزء الأعظم من البرنامج النووى الإسرائيلى، وبالتالى فليس هناك ما يؤكد رسميًا إلى أى مدى تستخدم إسرائيل منشآتها النووية غير الخاضعة للضمانات فى إنتاج وقود نووى للأغراض العسكرية[٥]، ومن ثم يمكن القول إن هناك ثلاث مراحل فيما يتعلق بتطور الخيار النووى الإسرائيلى:

١ ـ مرحلة الخيار النووى: وتعنى أن سلاحًا نوويًا عمليًا لم ينتج بعد، على الرغم من توفر القدرة على إنتاجه فى فترة زمنية قصيرة.

٢ ـ القنبلة فى القبو: وتعنى أن سلاحًا نوويًا ثم إنتاجه فعليًا فى حين أنه لا يزال أمر هذا الإنتاج سرًا.

٣ ـ الإعلان عن السلاح النووى: ـ ويعنى أن موضوع إنتاج السلاح النووى قد أعلن على الملأ، وأصبح جزءًا من أدوات الردع المعروفة بل سلاحًا لا يخفى وجوده على أحد فى الشرق الأوسط والعالم.

ومن المؤكد أن إسرائيل قد تجاوزت المرحلة الأولى وأنها الآن فى المرحلة الثانية رغم تأرجح آراء المسئولين الإسرائيليين بين الإعلان وعدم الإعلان[٦].

وفيما يلى تتناول الدراسة بالتحليل عددًا من النقاط التى تحاول من خلالها الإجابة على التساؤلات التى تم طرحها فى مقدمة الدراسة بشأن البرنامج النووى الإسرائيلى.

أولاً: ـ التطورات الأساسية التى مر بها البرنامج النووى الإسرائيلى:

بدأت إسرائيل برنامجها النووى مع قيام الدولة فى ١٩٤٨م، عندما أرسلت خبراءها إلى صحراء النقب للبحث عن خامات اليورانيوم، وقامت الجامعات بإرسال طلابها

إلى أوروبا وأمريكا لدراسة العلوم النووية، وقرر رئيس الوزراء الإسرائيلى بن جوريون التحرك نحو الخيار النووى، فأنشأ لجنة أو (وكالة) الطاقة الذرية الإسرائيلية من داخل المؤسسة العسكرية وجعلها تحت إشراف وزارة الدفاع وأعلن عنها فى ١٩٥٢م[٧].

وفى عام ١٩٤٩م بدأت أنشطة البحوث والتطوير بمعهد وايزمان وتمكنت إسرائيل فى أواخر الستينيات من ابتكار طريقة جديدة لاستخلاص اليورانيوم من خامات الفوسفات، كما أقامت وحدة إنتاج الماء الثقيل لتشغيل المفاعلات التى تعمل باليورانيوم الطبيعى غير المخصب.

وأصبح المركز النامى فى راحبوب معهداً للعلوم الذرية الإسرائيلية[٨].

ومع بداية الخمسينيات انفتح باب التعاون النووى الفرنسى ـ الإسرائيلى وتوالت الاتفاقات والوفود المشتركة والعمليات الكثيفة لنقل الخبرة من فرنسا لإسرائيل وبالعكس[٩].

وعلى عكس ما هو متوقع كانت فرنسا وليست الولايات المتحدة هى الدولة التى لعبت الدور الرئيسى فى دعم وتأسيس البدايات الأولى للمجهود النووى الإسرائيلى ويعود ذلك لعده اعتبارات:

١ ـ كان عدد كبير من علماء الذرة الفرنسيين بعد الحرب العالمية الثانية يهوداً، كما كان عدد كبير من أفراد المقاومة الفرنسية ـ التى حاربت الاحتلال النازى لفرنسا ـ أصحاب علاقات قوية مع إسرائيل، وهذا أن العاملين كان لهما أثرهما فى توجه حكومة الحزب الاشتراكى بقياده «ليون بلوم» ثم «چى مولين» باتجاه تدعيم العلاقات الفرنسية الإسرائيلية بصفة عامة والعلاقات فى المجال العسكرى والأبحاث النووية بصفة خاصة.

٢ ـ محاولة فرنسا معاقبة مصر على الدور الذى لعبته فى دعم نشاط ثورة الشعب الجزائرى، ولإرهاب مصر وإجبارها على التراجع عن هذا الموقف.

٣ ـ مقايضة بعض الاكتشافات الإسرائيلية المهمة فى التكنولوچيا النووية بتكنولوچيا الكمبيوتر الأمريكية التى أتيحت آنذاك لإسرائيل ومنعتها الولايات المتحدة عن فرنسا خشية استخدامها فى تطوير الجهود النووية الفرنسية.

٤ ـ اعتبرت فرنسا أن توثيق التعاون النووى مع إسرائيل يسمح لها بالعودة مرة آخرى وأن يكون من باب جانبى إلى المشرق الذى جردها شريكاها فى الأطلنطى من نفوذها التقليدى فيه، هذا وقد واكبت الخطوات التدريجية لابتعاد فرنسا عن حلف الأطلنطى خطوات حثيثة للتقارب مع إسرائيل، خاصة بعد رفض چون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية آنذاك طلب الچنرال ديجول رفع مستوى العلاقات النووية ـ الأمريكية ـ الفرنسية إلى مستوى نظيرتها الأمريكية ـ البريطانية، فارتأت الإدارة الفرنسية ضرورة اتباع توجهات خارجية مستقلة عن النفوذ الأمريكى.

وفى ١٧ سپتمبر ١٩٥٦م تم توقيع الاتفاق الذى طالما ارتجته إسرائيل والذى تلتزم بموجبه فرنسا بإنشاء مفاعل نووى لإسرائيل فى ديمونة فى صحراء النقب[١٠].

وكانت إسرائيل قد ادعت أولاً أنه مصنع للنسيج ثم عادت واعترفت بماهيته مع الادعاء بأنه مفاعل لاستخدام الطاقة النووية فى المجالات السلمية وقد فضحت استقالة د. دوستر وفسكى عالم الذرة الإسرائيلى البارز من هيئة الطاقة النووية الإسرائيلية عام ١٩٥٧م النوايا الفعلية لتصنيع القنبلة النووية فى مفاعل ديمونة، وكان هذا العالم قد تمكن من تطوير عملية لإنتاج الماء الثقيل عام ١٩٥٣م والذى يستخدم لإنتاج الطاقة النووية بطريقة أرخص، كما كان تجرى فى الوقت نفسه تجارب لاستخلاص اليورانيوم من الفوسفات الخام الموجود بوفرة فى صحراء النقب[١١].

إلا أن هذا التعاون الفرنسى الإسرائيلى لم يكن بديلاً فى الوقت ذاته عن التعاون الإسرائيلى الأمريكى، فالولايات المتحدة بإداراتها المختلفة والمتتالية وصلت فى تعاملها تجاه القضية النووية الإسرائيلية إلى مستوى التواطؤ بالصمت وغض النظر والدعم والمساندة والتواطؤ بالتعاون المادى المباشر فى حقل التكنولوچيا النووية وعلى عدة مستويات، فالولايات المتحدة هى الدولة الأساسية الثانية التى ساندت المجهود النووى الإسرائيلى ويسرت له سبل التطور والتفوق، فلم يقتصر تورط الحكومة الأمريكية وتقديمها المساعدات المالية والتقنية على المفاعل النووى الصغير فى «ناحال سوريك» ضمن مشروع الذرة من أجل السلام عام ١٩٥٥م فحسب، بل إنها شاركت بشكل مباشر فى الأبحاث النووية التى كان يجريها معهد وايزمان، وأسهمت بشكل أساسى فى تمويل مشاريع المعهد ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل امتد ليشمل تدريب

خبراء إسرائيليين فى المنشآت النووية الأمريكية وإمداد إسرائيل بالمواد الأولية النووية والخبرات التكنولوچية الخاصة بعمليات إدارة المفاعلات النووية. وتتناول بعض الكتابات عمليات تهريب الاحتياجات النووية الإسرائيلية بصوره غير شرعية، ومن ضمنها مئات الأرطال من اليورانيوم المشبع الصالح لإنتاج الأسلحة، والذى كانت تقوم به شركات أمريكية مثل الشركة التعاونية للمواد والتجهيزات النووية والتى كان مقرها أبوللو فى بنسلفانيا. وعلى الرغم من تواصل الدلائل والقرائن وتقارير الأمن والخارجية والمخابرات التى تؤكد أن إسرائيل أنتجت أو كانت فى طريقها لإنتاج القنبلة النووية، إلا أن الولايات المتحدة آثرت اتباع سياسة النعامة والتى كان من شأنها إتاحة الفرصة كاملة لإسرائيل لبناء ترسانتها النووية(١٢).

ولم يقتصر التواطؤ الغربى على تعاون فرنسا والولايات المتحدة فحسب، بل قامت كل من النرويج وبريطانيا وألمانيا بدور فعَّال فى مجال مساعدة إسرائيل فى المجال النووى من خلال إمدادها بالماء الثقيل ومادة اليورانيوم ومساعدتها فى فصل البلوتونيوم إلى جانب إمدادها بالتكنولوچيا اللازمة لصناعة القنبلة النووية(١٣).

ويشير كثير من التقارير المتوافرة إلى أن إسرائيل قد أتمت صناعة القنابل النووية فى النصف الثانى من الستينيات، فعلى سبيل المثال أشار أحد تقارير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية المقدم إلى لجنة تنظيم الطاقة الإسرائيلية إلى أن إسرائيل تمكنت بطريقة ما من فصل البلوتونيوم فى مفاعل ديمونة فى نهاية ١٩٦٦م وبداية ١٩٦٧م وصنعت من قنبلتين إلى ثلاث قنابل ذرية بقوة ١٩ طنّا، ويحتمل أنها أصبحت من خمس إلى ست قنابل عام ٦٩ ـ ١٩٧٠م(١٤).

كذلك واستناداً إلى تقارير نشرتها مجلة التايمز تحت عنوان «كيف حصلت إسرائيل على القنبلة» فإن إسرائيل أصبح لديها ٣ قنابل ذرية فى عام ١٩٧٣م عندما بدأ الهجوم المصرى السورى وكان بإمكانها إلقاؤها بواسطة طائرات الفانتوم، حيث إن جولدا مائير أعطت الإذن لوزير الدفاع موشى ديان آنذاك بتجهيزها بعد أن تراجع الجيش الإسرائيلى، وتمكن المصريون من صد الهجمات الأولى المضادة بعد عبور قناة السويس، كما تمكن السوريون من دحر القوات الإسرائيلية فى الهجوم الشامل فى هضبة الجولان إلا أنه تم التراجع عن هذا القرار بعد تغير موازين الحرب(١٥) والواقع فإن

حساب عدد الرءوس النووية التى تمتلكها إسرائيل حتى ذلك الحين قد تم بناؤه اعتمادًا على معلومات غير مؤكدة وبطريقة تقديرية على أساس قدرة المفاعل وكمية البلوتونيوم التى ينتجها سنويًا والتى كانت[١٦] قائمة على أساس أن قدرة مفاعل ديمونة هى ٢٤ ميجاوات، إلا أن التقارير التالية والصادرة عام ١٩٨٠م أكدت زيادة طاقة الإنتاج القصوى فى مفاعل ديمونة إلى حوالى ٧٠ ميجاوات، ثم كان التحول الكبير فى التقديرات سواء من حيث حجمها أو مصداقيتها مع الاعترافات التى أدلى بها التقنى الإسرائيلى موردخاى فانونو الذى عمل لمدة عشر سنوات فى مركز الأبحاث النووية فى ديمونة، وكان قد هرب من إسرائيل ثم اختطفته المخابرات الإسرائيلية فى إيطاليا عام ١٩٨٦م ليقضى مدة حكم ١٨ عامًا بتهمة إفشائه أسرارًا عسكرية، حيث أكد فانونو أن إسرائيل قد أنتجت حوالى مائة قنبلة نووية وأن مفاعل ديمونة، ينتج أربعين كيلو جرامًا من البلوتونيوم سنويًا، ويذكر خبراء الطاقة النووية أن ٨ كيلوجرامات من البلوتونيوم تكفى لصناعة قنبلة نووية واحدة، وبالتالى استنادًا إلى تلك المعلومات التى أدلى بها فانونو فإن هذا يعنى أن إسرائيل تصنع سنويًا نحو خمس قنابل نووية، كما تؤكد تلك المعلومات أيضًا أن طاقة مفاعل ديمونة تصل إلى ١٥٠ ميجاوات، وهو الأمر الذى يعنى أن إسرائيل خلال السنوات العشر الأخيرة فقط قد تمكنت من إنتاج وامتلاك ما بين ١٠٠ - ٢٠٠ قنبلة نووية وهو ما يعنى وجود ترسانة كبرى وليس مجرد أسلحة[١٧].

لقد كان تقرير فانونو إذن الذى نشرته صحيفة صنداى تايمز البريطانية فى ٥ أكتوبر ١٩٨٦م يمثل بكل المقاييس انقلابًا حقيقيًا فى التقديرات السائدة بشأن قدرات إسرائيل النووية التى كانت تعتمد حتى ذلك الحين على افتراضات نظرية أكثر مما تعتمد على معلومات حقيقية. فقد أكد هذا التقرير للمرة الأولى وبشكل نهائى أن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية وهى المسألة التى كانت محل تحليل، خاصة مع عدم إجراء إسرائيل تجارب نووية معلنة[١٨].

وقد ذكرت صحيفة صنداى تايمز أن هذه الشهادة لفانونو لا تكشف أن إسرائيل تمتلك القنابل النووية فحسب ولكن تبين أنها أصبحت دولة نووية كبرى، وأضافت أن شهادة فانونو والصور التى وفرها وتفحصها الخبراء النوويون تؤكد أن إسرائيل أصبحت تمثل سادس قوة نووية فى العالم بعد الدول الخمس: الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا[١٩].

وفى ١٥/ ١١/ ١٩٩٤م نشرت مجلة جينزانتلجنس ريفيو المتخصصة فى المسائل الصناعية والتى تصدر فى لندن أن إسرائيل لديها سبع منشآت نووية وتمتلك ٢٠٠ سلاح نووى، وأوردت المجلة مجموعة من المعلومات التى لم تنشر من قبل تظهر حجم المنشآت النووية الإسرائيلية واستندت فى معلوماتها إلى صور التقطتها الأقمار الصناعية التجارية الفرنسية والروسية لتحليل سبعة مواقع نووية وحددت أماكنها وطبيعتها كالتالى:

١ ـ الموقع الأول والأكثر شهرة والذى كشف عن وجوده عام ١٩٨٦م الإسرائيلى فانونو، ويقع فى ديمونة بصحراء النقب (جنوب) ويحتوى على مفاعل نووى ومصنع لإعادة معالجة البلوتونيوم ولا تتيح الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية معرفة المزيد عن هذه المنشآت نفسها والمحجوبة تمامًا عن الأنظار الخارجية بستار كثيف من الأشجار.

٢ ـ موقع سوريك (وسط غرب) ويطلق عليه اسم (لوس الآموس) الإسرائيلى ويضم منشآت للأبحاث النووية ومفاعلاً للأبحاث أمريكى الصنع.

٣ ـ موقع (باليكيم) للتجارب الذى يبتعد بضعة كيلو مترات شمالاً عن سوريك وهو مخصص لإجراء تجارب على الصواريخ النووية مثل «أريحا».

٤ ـ موقع (يوديفات) الذى يبعد ثلاثين كيلو مترًا شرق حيفا ويستخدم هذا الموقع فى تجميع وتفكيك الأسلحة النووية الإسرائيلية.

٥ ـ (عيلبون) الذى يبعد عشرين كيلو مترًا إلى الشرق من (يوديفات) وفيه يخزن الأسلحة النووية التكتيكية.

٦ ـ (بير يعقوب) على مقربة من مدينة الرملة وعلى بعد ٣٥ كيلو مترًا شمال غرب القدس ويتم فيه تصنيع صواريخ «أريحا ـ ٢» النووية وأوضحت المجله أن الموقع يضم منشآت مهمة تحت الأرض.

٧ ـ (كفار زكريا) وتعتبر «جينز» هذا الموقع الذى تفوق مساحته عشرين كيلو مترًا مربعًا قلب نظام «الردع النووى الإسرائيلى» وتظهر الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية أنه مستمر فى التوسع ويتألف من خمسين تحصينًا تحت الأرض يضم كل منها قاعدة لإطلاق صواريخ «أريحا ـ ٢»، وأقيم هذا الموقع شديد الأهمية فى وسط الدولة العبرية[٢٠].

وإضافة إلى هذه القدرة النووية والأسلحة النووية فإن إسرائيل تمتلك نظم إيصال السلاح النووى، فهى تمتلك حاليًا عدد هامًا من الطائرات القادرة على حمل رءوس نووية. ففى عام ١٩٦٦م حصلت من الولايات المتحدة على ٤٨ قاذفة قنابل سكايهوك أى ـ ٤ والتى يبلغ مداها ٣٠٠٠ ميل وتبلغ حمولتها ٨٠٠ رطل. وفى عام ١٩٦٨م حصلت أيضا على مقاتلة قاذفة من طراز فانتوم «2 إف ـ 44» مزودة بمرجع ارتفاع عمودى وجهاز حاسبة إلكترونى للقذف يعرف باسم (آى چى بى ـ 7) مصمم للاستعمال فى مهام الضربات النووية، وهناك عدد آخر من الطائرات الحديثة والقادرة على حمل رءوس نووية استلمتها إسرائيل فى الثمانينيات مثل (كفيرس ـ 2) (إف 15 إيغل) و (إن ـ 16 فالكون) ويتراوح مدى الطائرات الإسرائيلية بين 750 ـ 2000 كيلو متر، ويوجد لدى إسرائيل مجموعة من صواريخ لانسى قصيرة المدى. وذكرت تقارير عديدة أن إسرائيل قد أنتجت صاروخى أريحا قصير المدى ـ وأريحا ـ 2 متوسط المدى القادرين على حمل رءوس نووية ويبلغ مدى صاروخ لانسى 120 كيلو مترا وصاروخ أريحا ٤٨٠ كيلومترا، وصاروخ أريحا ـ ٢ حوالى ١٤٥٠ كيلومترا[٢١].

وإضافة إلى هذه المعلومات الواردة من مصادر مختلفة فإن من بين ما أكدته تقارير عدة ومنها تقرير فانونو أن إسرائيل لا تمتلك فقط ترسانة نووية تتضمن أسلحة ذرية من عيار ٢٠ كيلو طنا وإنما أسلحة تكتيكية أصغر، حيث ذكر أنها قامت بتصنيع مدافع نووية وألغام نووية من عيارات غير معتادة. وأفادت تقارير أخرى توالت منذ الثمانينيات بقيام إسرائيل بنشر عناصر من قواتها النووية فعليًا على مسرح العمليات فى النقب والجولان، وبالتالى فإن إسرائيل أصبحت تتصرف كدولة نووية معلنة لديها قوات على مسرح العمليات جاهزة للاستخدام[٢٢].

فى الواقع فإن هذا النوع من التسلح النووى التكتيكى الإسرائيلى يقودنا إلى الحديث عن التعاون الأمريكى مع إسرائيل من خلال اتفاقيات التعاون الإستراتيچى بين الدولتين، وخاصة بالنسبة لاشتراك إسرائيل فى أبحاث مبادرة الدفاع الإستراتيچى الأمريكية المعروفة بحرب النجوم، مما أتاح لإسرائيل تحقيق طفرة ليس فقط فى نظم التسليح التقليدية ولكن النووية والفضائية، وكان من أبرز نتائج هذه الطفرة إلى جانب زيادة دقة الصواريخ أرض ـ أرض عامة وتطوير صواريخ مضادة للصواريخ وبدء استخدام الأقمار الصناعية، الاتجاه نحو الأسلحة النووية التكتيكية ووسائل إيصالها.

ومن ثم بدأ الحديث منذ الثمانينيات يدور حول مستوى آخر من التسلح النووى الإسرائيلى وهو التسلح التكتيكى، وهنا لعبت تكنولوچيات أبحاث مبادرة الدفاع الإستراتيچى دوراً هامًا فى تطوير هذا النوع من التسليح الذى يتطلب لتحقيق أهدافه منظومات معينة من الأسلحة (رءوس نووية صغيرة أو طلقات مدافع) وسبل الإيصال اللازمة (صواريخ ذات مدى كبير ودقة عالية) ووسائل الاستشعار عن بعد.

ولا شك أن إتقان صنع القنابل والرءوس المصغرة ذات التقنية العالية سيفسح المجال أمام استخدام مجموعة مطورة من الأسلحة كوسائل إيصال مثل الصواريخ المضادة للسفن والصواريخ جو أرض ومدافع الميدان وهى سبل إما متوسطة المدى يمكن أن تعمل داخل مسارح العمليات المختلفة أو سبل تكتيكية مخصصة للاستخدام الميدانى والقصف الاختراقى على مسافات قصيرة ومتوسطة وفى مختلف هذه الحالات فإن فعالية الاستخدام تتوقف على القدرة على الوصول إلى الهدف والقدرة على التعامل مع الوسائل المضادة (بالتضليل والتشويش أو المواجهة والتصدى)، وهكذا فإن القدرة على التحكم فى حجم ووزن القدرة التدميرية للأسلحة النووية يرتبط إلى حد كبير بتطوير وسائل الإيصال المناسبة التى يمكن أن تستخدمها إسرائيل فى عمليات القصف التكتيكى العملياتى ضد التجمعات العسكرية العربية والخطوط الدفاعية والتحصينات الحدودية وقواعد الصواريخ العربية أرض ـ أرض. وإذا ما تم التوصل إلى هذا الوضع الذى تسهم أبحاث المبادرة الوصول إليه فإن إسرائيل ستكون قادرة على استخدام أسلحتها النووية ضمن نظام قتالى متكامل يتراوح فى شموله بين المهام الميدانية المباشرة وعمليات القصف التكتيكى العادى وتدمير الأهداف الحيوية المختارة وصولاً بالطبع إلى مستوى الردع الإستراتيچى الشامل، والخلاصة إذن أن الاستخدامات التكتيكية لا تسقط العامل النووى من الحسابات الإسرائيلية ولكن تجعله أكثر دقة استناداً إلى استخدام تكنولوچيات حديثة تظهر آثارها فى مجال الإيصال ودقة الإصابة وحجم ووزن الرءوس النووية[٢٣].

وهكذا فإن الاشتراك الإسرائيلى فى أبحاث المبادرة يساعد على تطوير طبيعة القدرة النووية الإسرائيلية بما يحقق لها تدعيم وزيادة قدرتها على فرض المكانة والسمعة والإجبار، وهى الأمور التى استندت إليها الإستراتيچية النووية الإسرائيلية فى الواقع،

وخاصة فى ضوء تضاؤل القدرة العربية (إن لم يكن تلاشيها) على توجيه ضربة أولى فعالة ولو تقليدية تدمر قدرة الرد لدى إسرائيل.

وتشير بعض الدراسات إلى أن التحول نحو هذا النوع من الأسلحة النووية التكتيكية قد اقترن بدخول الإستراتيچية النووية الإسرائيلية مرحلتها الثالثة وهى مرحلة الإستراتيچية الهجومية، والتى بالاستناد إلى القنبلة التكتيكية تهدف إلى تحقيق الهيمنة والاستئصال للقدرة المعادية، وكانت المرحلة الأولى قد امتدت حتى عام ١٩٧٢م وهى مرحلة إستراتيچية الردع فى حين امتدت المرحلة الثانية حتى حرب لبنان وعرفت بإستراتيچية الانتحار، ووفقًا لهذا الرأى فإنه إذا كان السلاح النووى فى العلاقة بين القوتين الأعظم كان سلاحا ردعيّا وليس سلاحًا للممارسة، فإن هذا السلاح بالنسبة للقوى الإقليمية (إسرائيل) ليس سلاحًا ردعيّا بل هو بالأساس سلاح لتحقيق السيادة لأحد الأطراف فى مواجهة الأطراف المحلية أى هو سلاح للممارسة، وخاصة منذ اكتشاف القنبلة النووية التكتيكية التى تسمح لإسرائيل بتحقيق الهيمنة على المنطقة، ومن ثم فهى أداة لخلق الاختلال فى التوازن السلاحى فى المنطقة لصالحها ومنطلق لاختلال التوازن الإقليمى، نظرًا لغياب القدرة على الضربة الثانية لدى العرب[٢٤].

ويقودنا هذا التحليل إلى النقطة الثانية وهى دوافع إسرائيل من وراء امتلاك السلاح النووى.

ثانيًا: دوافع إسرائيل لامتلاك السلاح النووى:

هناك عدة دوافع يتم عادة الإشارة إليها فى مجال تفسير اتجاه إسرائيل لامتلاك السلاح النووى:

١ ـ تعتبر إسرائيل أن هذه الأسلحة هى بمثابة الرادع النهائى فى مواجهة هجوم عسكرى عربى تقليدى يهدد كيانها كدولة، أو بمثابة دفاع ضد احتمال تفوق عسكرى عربى مستقبلى فى المجال التقليدى.

٢ ـ إن امتلاكها السلاح النووى هو ضمانها الوحيد الكافى لأمنها فى مواجهة احتمال امتلاك دولة أو أكثر من دول المنطقة والمعادين لها سلاحًا نوويّا.

٣ ـ امتلاك إسرائيل للسلاح النووى هو وسيلة ضغط عسكرى وسياسى على الدول العربية المجاورة.

٤ ـ وأخيراً فهو يعد ضرورياً لتدعيم السياسة العدوانية الإسرائيلية والتى تقوم على الضم التدريجى للأراضى الفلسطينية من خلال إقامة المستوطنات على الأراضى المحتلة(٢٥).

وقد وضع المخططون للإستراتيچية الإسرائيلية عدداً من المزايا للخيار النووى الإسرائيلى تتمثل فى الآتى:

١ ـ الحرية فى اتخاذ القرار.

٢ ـ سرعة تآكل السلاح التقليدى.

٣ ـ زيادة تكلفة الرادع التقليدى وتعقيده.

٤ ـ صعوبة حيازة العرب للرادع النووى فى المدى القريب، خاصة بعد أن أعطت إسرائيل لنفسها الحق فى تحديد المستوى التكنولوچى الذى لا يجوز أن تتعداه الدول العربية (ضرب المفاعل النووى فى العراق عام١٩٨١م، ثم تدمير القدرات النووية العراقية بدءاً من ١٩٩١م).

٥ ـ استنزاف الطاقات العربية حيث إن تصعيد قوة الردع إلى المستوى النووى يمتص قدرات العرب المالية ويستنزفها ويبعدها عن مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهى المجالات التى تخشاها إسرائيل بحق.

٦ ـ زيادة الهيمنة الإقليمية والعالمية(٢٦).

٧ ـ إن الرادع النووى الإسرائيلى يؤدى إلى فرض الاستقرار من وجهة النظر الإسرائيلية وذلك من خلال الآتى:

أ ـ إنه يفرض الخوف الذى يعمل كلقاح مهدئ للعنف.

ب ـ إنه يفرض الاستقرار على أساس قاعدة التدمير غير المقبول.

جـ ـ إنه يفرض فترة هدوء إجبارية تكون بمثابة تمهيد لتهدئة التوتر فالتكنولوچيا تؤدى إلى زوال الحرب، وبالتالى إلى السلام.

د ـ إن الأحتكار النووى الإسرائيلى يفرض الاستقرار وفى حالة تعدد القدرات النووية فى يوم ما فسوف يتحقق الاستقرار عن طريق الرعب النووى أو الخوف من التدمير المتبادل لتوفر القدرة على الضربة الثانية لدى كل الأطراف، وهذا كفيل بتردد كل الأطراف عند اللجوء إلى الضربة الأولى[٢٧].

ولكن هذه الدوافع المطروحة والمزايا التى يمكن أن يحققها الجانب الإسرائيلى بامتلاكه للسلاح النووى يرد عليها الكثير من المحللين بطرح عدد من المثالب التى يمكن أن تجنيها إسرائيل من جراء خيارها النووى كالآتى:

١ ـ إن الرادع النووى الإسرائيلى يشكل حافزاً للرادع النووى العربى[٢٨].

وإذا كان الواقع يؤيد هذا التحليل، حيث كانت العراق هى الدولة العربية التى حاولت كسر الاحتكار النووى الإسرائيلى، فإن إسرائيل قد وضعت حداً لهذه المحاولة عام ١٩٨١م بضرب المفاعل النووى العراقى، وقد سعت العراق بعد ذلك لإعادة بناء قدرتها النووية إلا أن الولايات المتحدة تصدت لها وبدأت عمليات تدمير هذه القدرة مستغلة فى ذلك الغزو العراقى للكويت، ومروراً بتحرير قوات التحالف للكويت، وانتهاءً بغزو العراق ٢٠٠٢م.

٢ ـ إن الرادع النووى الإسرائيلى حافز لدخول روادع أخرى ليس بالضرورة من العائلة نفسها ولكن هناك عائلات أخرى متنوعة ورادعة: الأسلحة الكيمائية، والبيولوچية.. إلخ وهى أسلحة أرخص تكلفة وأقل تعقيداً ويمكن امتلاكها بسهولة لسد الفجوة الموجودة حاليّا فى الردع النووى.

٣ ـ كذلك فإن الاستقرار الذى تأمله إسرائيل نتيجة امتلاكها الرادع النووى هو أمر أيضًا مرود عليه فالرادع التقليدى وفوق التقليدى لدى العرب يمكنه من التصدى للرادع النووى الإسرائيلى على الأسس التالية:

أ ـ يمكن للرادع الأقل تأثيراً ردع الرادع الأكبر إذا كانت هناك عزيمة قوية لاستخدامه، فالعزيمة الصادقة تعوض النقص فى جحم التدمير.

ب ـ ليس المهم وسيلة التدمير بقدر النتيجة التى يحدثها الرادع.

جـ ـ إن الرادع الأقل تأثيراً أكثر مصداقية من الرادع الأكبر تأثيراً والذى قد يعود على

صاحبه بضرر لا يقل خطورة فى حال ما استخدم سلاحه، وإضافة لذلك فإن عامل الشك فى حجم التدمير المتوقع وعدم القدرة على حسابه بدقة ترجح جانب الرادع التقليدى.

د ـ إن قدرة العرب على امتصاص الضربات تعوض النقص فى التدمير المتوقع.

هـ ـ امتلاك أحد الطرفين الرادع النووى لم يمنع أطرافًا تقليديين من التصدى (الأرجنتين ـ بريطانيا، ڤيتنام والولايات المتحدة ـ أفغانستان والاتحاد السوڤيتى)[٢٩].

ثالثًا: موقف إسرائيل من معاهدة منع الانتشار النووى والجهود الإقليمية والدولية فى هذا الصدد:

يتسم الموقف الإسرائيلى تجاه معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية بالبساطة والجمود والثبات عام ١٩٦٨م وحتى الآن، فقد رفضت إسرائيل دائمًا التوقيع على المعاهدة وهى فى هذا الإطار تقدم أسبابًا متعلقة بأمن إسرائيل ومستقبلها فى المنطقة. والواقع فإن هناك توافقًا عامًا فى إسرائيل للموقف المعلن تجاه المعاهدة والقضية النووية عمومًا وهذا الموقف لا يرتبط بحزب دون آخر أو بحكومة دون أخرى. أما الرأى العام الإسرائيلى فإما أنه غير مبال أو أنه موافق إلى حد كبير على المواقف الرسمية من حيث المبدأ أما بالنسبة للأكاديميين والمثقفين الإسرائيليين فإنه توجد بينهم لجان محدودة العضوية تدعو للانضمام إلى المعاهدة ويقوم بعضهم بانتقاد بل وتفنيد الحجج المثارة فى مواجهة المعاهدة لكن لا يوجد تيار يقف فى مواجهة الموقف الرسمى[٣٠].

الموقف الإسرائيلى لم يتغير مع بدء عملية السلام عما قبلها ثم بعد توقف تلك العملية والتطورات المتتابعة التى تشهدها المنطقة ـ لا يزال الموقف الإسرائيلى هو نفسه فإسرائيل لا تزال ـ من وجهة نظر مسئوليها مهددة، ومن ثم فلا تزال هناك ضرورة لاستمرار استعدادها للحرب خاصة فى ضوء التهديدات الإيرانية والهدف المعلن لإيران بتدمير إسرائيل.

والغريب فى هذا الموقف الإسرائيلى أنه يتناقض بشكل صارخ مع الموقف المبدئى الإسرائيلى من المعاهدة، حينما أعلنت منذ البداية مساندة كل الجهود المبذولة لإزالة

الأخطار البشعة الناجمة عن الاستمرار فى سباق التسلح النووى وقد حرصت إسرائيل على إبراز التأييد للمعاهدة تمشيًا مع المبدأ العام المعلن من قبلها، حيث رحب المندوب الإسرائيلى رافائيل بالمعاهدة مشيدًا بالجهود التى بذلت من أجل الوصول إليها وواصفًا إياها بأنها تعبير عن فهم أفضل لأهمية التوصل إلى الاتفاق ودليل على الرغبة المتبادلة للقوى النووية الأساسية للتوصل إلى اتفاق كامل حول وجهات النظر والمصالح الأمنية للدول غير النووية، واعتبرت إسرائيل أيضًا ـ على لسان مسئوليها ـ أن هذه المعاهدة تعد جزءًا هامًا من السعى العالمى تجاه نزع السلاح العام، وأنها يجب أن تقود بالدرجة الأولى إلى نزع السلاح العام والشامل[٣١].

ومن ثم يأتى التناقض السلوكى الإسرائيلى مع مبادئها المعلنة ومواقفها المبدئية وهو ما يوضح حقيقة البعد الوعائى للسياسة الخارجية الإسرائيلية عامة وبشأن قضية نزع السلاح خاصة.

فكما ذكرنا فقد جاء الموقف الإسرائيلى الفعلى من هذه المعاهدة مغايراً تمامًا لما تم الإعلان عنه مسبقًا، فقد أعلن المندوب الإسرائيلى أن إسرائيل لا تستطيع الانضمام إلى المعاهدة لأسباب متعددة ذكر بعضًا منها عند إقرار المعاهدة، بينما تولى بقية المسئولين الإسرائيليين ووسائل الإعلام الإسرائيلية تبرير عدم الانضمام بالبعض الآخر، وأهم هذه الأسباب:

١ ـ ارتباط التوقيع على المعاهدة بمسألة الأمن الإسرائيلى، حيث ذكر المندوب الإسرائيلى عن تبرير عدم الموافقة على الانضمام للمعاهدة، أن بلاده متورطة فى صراع لم يحل بعد تهدد فيه أمنها كثيراً بفعل انفجاره فى مواجهات مسلحة خطيرة، كما أن هذا الصراع يتميز بصراع رهيب فى الأسلحة التقليدية ذات القدرة التدميرية الهائلة، ومن ثم فإن إسرائيل لا تعرف ما هى المخاطر التى تواجهها فى المستقبل، وبناء عليه فإن إسرائيل ترى فى انضمامها لتلك المعاهدة تهديداً لأمنها.

٢ ـ احتمال حصول العرب على القنبلة النووية من الاتحاد السوفيتى، وفى حالة انضمام إسرائيل للمعاهدة لا تستطيع إسرائيل مواجهة هذا الموقف.

٣ ـ أرادت إسرائيل الضغط على الولايات المتحدة للحصول على المزيد من الأسلحة

وذلك باستغلال ورقة الانضمام إلى المعاهدة، وذلك بحجة تأمين القدرات الإسرائيلية فى مواجهة التطلعات العربية الهادفة للانتقام من إسرائيل.

٤ ـ أبرزت إسرائيل العديد من التحفظات والانتقادات على المعاهدة:

أ ـ إن هذه المعاهدة تشتمل على تعهد من قبل الدول النووية فإنها لن تستخدم أسلحتها النووية ضد الدول التى لا تمتلكها.

ب ـ إن المعاهدة تمارس تأثيراً واضحًا على الاستخدام السلمى للطاقة النووية من قبل الدول غير النووية.

جـ ـ إن المعاهدة تضع الدول النووية فى موقف قوة وامتياز، بينما تنزل الدول الأخرى إلى مرتبة دنيا.

د ـ عدم احتواء الاتفاقية على ضمانات محددة تقدم لإسرائيل على وجه الخصوص فى حالة التوقيع ثم التصديق من قبل الحكومة الإسرائيلية على الاتفاقية[٣٢].

٥ ـ إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تمنع الدول المنضمة إليها من السعى لامتلاك سلاح نووى والاقتراب من القنبلة النووية كما حدث من جانب العراق، وبالتالى فإن إسرائيل لا يمكنها الاعتماد على ضمانات المعاهدة لأمنها القومى خاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط الذى فشلت فيه هذه المعاهدة وغيرها من مواثيق ضبط التسلح الدولية، وتثير إسرائيل فى هذا الإطار عدة قضايا منها:

أ ـ نظام التفتيش، فإسرائيل ترفض نظام التفتيش والرقابة الذى وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق من الامتثال للمعاهدة باعتباره نظامًا غير محكم، كما أن المعاهدة لا تنص على إمكانية القيام بعمليات تفتيش خاصة على أساس اتهامات أو شكوك ويعتمد النظام بأكمله على موافقة الدولة المعنية، وتضر مثل هذه الشروط بالنظام والمفتشين وتعوق إمكانية الكشف المبكر.

ب ـ مشكلة الانسحاب، فطبقًا للبند العاشر يمكن أن يعلن أى طرف فى أى وقت صراحة انسحابه من المعاهدة بناء على اختياره بعد مهلة ٣ شهور فيما يعتبر ممارسة للسيادة الوطنية، ونظراً لوجود أطراف فى المنطقة لا تزال فى حالة حرب مع إسرائيل

فإن مسألة الانسحاب واردة، ومن ثم فمن الصعب الاعتماد على المعاهدة من وجهة النظر الإسرائيلية.

إلى جانب ذلك يشير البعض من الكتاب الإسرائيليين إلى مزايا عدم الانضمام إلى المعاهدة:

١ ـ إن إسرائيل كانت قادرة بفعل عدم الانضمام إلى المعاهدة على الرد على المقولات التى تريد أن تدفع باتجاه التعامل مع برنامجها النووى على نمط ما حدث بشأن البرنامج النووى العراقى، (وعلى نحو ما يحدث بشأن البرنامج النووى الإيرانى أيضًا)، حيث إن إسرائيل حالة مختلفة، فلم تخالف معاهدة التزمت بها.

٢ ـ إن موقعها المتمثل بعدم الالتزام بأى قيد يعوق قدرتها على تطوير قوتها النووية كان ضمانًا لاستقلال الإمكانية التساومية لهذه القدرة والتى يمكن أن تفقدها بدخولها اتفاقية عدم الانتشار تحديداً[٣٣].

٣ ـ إن رفض إسرائيل الدائم للانضمام للمعاهدة كان له دور رئيسى فى تدعيم إستراتيجية الغموض النووى التى تعتمدها إسرائيل كسياسة رسمية لاستخدام قدرتها النووية، إذ كان لهذا الرفض أهمية فى المحافظة على عدم اليقين الذى يعتمد عليه نظام الغموض النووى[٣٤].

والواقع فإن عدم انضمام إسرائيل إلى المعاهدة إنما يضمن لها استمرار التفوق العسكرى، وبالتالى، ومن خلال ذلك فهى تسعى لإقناع دول الجوار بعدم جدوى الحل العسكرى وبضرورة التسليم بقبول السلام الإسرائيلى بالمفهوم الذى تريده بما يضمن إضفاء الشرعية الإقليمية على الدولة الإسرائيلية وتحقيق الآمال الإسرائيلية بشأن دور الدولة الأكبر فى المنطقة استنادًا إلى تفوقها العسكرى[٣٥].

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن: هل كان هناك بديل إسرائيلى للتعامل مع المشكلة النووية فى الشرق الأوسط؟

فى مواجهة هذا الموقف الإسرائيلى تجاه التوقيع على معاهدة منع الانتشار النووى، وتجاه المدخل الدولى للتعامل مع القضية النووية، تطرح إسرائيل تصوراتها الخاصة بالتعامل مع المشكلة النووية فى الشرق الأوسط، والتى ترتبط بمقترحات قدمتها

إسرائيل عام ١٩٧٥م لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية استناداً إلى آليات إقليمية بعيداً عن النظام الدولى الذى تمثله معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وذلك فى ظل تصور بأن النظام الإقليمى المقترح من جانبها يتلافى جميع سلبيات المعاهدة ويتيح ترتيبات أكثر فعالية للتعامل مع هذه المشكلة، ويتم التعبير عن تلك التصورات الإسرائيلية بأساليب مختلفة وفى إطار قنوات متعددة[٣٦].

وفى هذا الإطار يمكننا الإشارة إلى أمرين:

١ ـ المبادرة الإسرائيلية بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية والتى تبلورت عام ١٩٧٥م.

٢ ـ المواقف الإسرائيلية التى طرحت داخل لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمى متعددة الأطراف التى انبثقت عن مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م فيما يتعلق بالأمر الأول فيمكن القول إن إسرائيل بدأت منذ عام ١٩٧٥م فى بلورة موقفها عندما أعلن فى ٣ سبتمبر إيحال آلون وزير خارجية إسرائيل عن اقتراحه أمام الجمعية العامة لإجراء مشاورات مع جميع الدول المهتمة بخلق منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط مقرراً أن إسرائيل تؤيد الاقتراح بوجود تلك المنطقة وستكون مستعدة للدخول فى مفاوضات مع جميع الدول المعنية من أجل الوصول إلى هذا الهدف. وفى عام ١٩٧٦م كرر آلون المقترح نفسه مقرراً أنه يمكن الإعداد لقيام مثل هذه المنطقة من خلال مفاوضات مباشرة يمكن تحقيقها حتى قبل عقد اتفاقية للسلام الشامل وقد استمر التأكيد على هذا الاتجاه بعد ذلك على فترات متباعدة. وفى عام ١٩٨١م وافقت إسرائيل على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذى كانت مصر تتقدم به منذ عام ١٩٧٤م مع إيران حينذاك، بشأن إقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية ولكن فى إطار شروطها الخاصة القائمة على أساس ثنائى وتفتيش متبادل بين جميع دول المنطقة دون استثناء.

وفى أكتوبر ١٩٩١م تقدمت إسرائيل بوثيقتها الخاصة بإقامة «منطقة خالية من السلاح النووى» إلى الأمم المتحدة وقد كررت الوثيقة التأكيد على النقاط نفسها التى يبنى عليها الموقف الإسرائيلى ومن بينها:

أ ـ أن المنطقة الخالية تتأسس عبر المفاوضات المباشرة والانضمام إلى الاتفاقيات المتعددة.

ب ـ أن تكون الثقة أساسًا لأية اتفاقيات قادمة فيما عدا الترتيبات والإجراءات ذات الطابع التقنى .

جـ ـ أن بناء الثقة يتطلب إحراز تقدم بشأن التعامل مع المشكلات السياسية الدائمة ، فهناك علاقة طردية بين تراجع التوتر وضبط التسلح ، وإسرائيل لا تستطيع التفكير فى وضعها بصورة متزنة طالما ظلت تتعرض للتهديد من جانب أى من جيرانها الإقليميين[٣٧] .

ويقودنا هذا الموقف الإسرائيلى إلى الأمر الثانى والمتعلق بما تمت إثارته من آراء ومواقف إسرائيلية داخل لجنة ضبط التسلح من الأمن الأقليمى متعددة الأطراف والتى انبثقت عن مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م ، وهى مواقف أيضًا تستند إلى ضرورة السير فى اتجاه إجراءات بناء الثقة أولاً قبل التفاوض على الحد من التسلح بحيث تكون الثقة أساسًا لأية اتفاقيات قادمة .

وفى واقع الأمر فإنه فى إطار هذه اللجنة والتى أنشئت فى إطار عملية السلام التى انطلقت من مدريد من أجل مواجهة مجموعة واسعة من القضايا الأمنية لم يتم سوى التركيز بشكل يكاد يكون كاملاً على دراسة ومناقشة إجراءات بناء الثقة خاصة فيما يتعلق بـ CBMS تبادل المعلومات بشأن التدريبات العسكرية ، ولم يحدث أن تناولت المفاوضات التى جرت داخل هذه اللجنة قضايا السيطرة على التسلح سواء فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة التقليدية . ومن ثم فإن الإدراك الذى يقوم على تصوير تعثر عمل هذه اللجنة نتيجة عدم الاتفاق على القضية النووية ليس دقيقًا تمامًا ، وفى الحقيقة فإن ما فرض مشكلة حقيقة أمام عمل تلك اللجنة هو رفض إسرائيل المبدئى مناقشة أى شكل من أشكال السيطرة على التسلح خلال تلك المفاوضات قبل تحقيق السلام مع كل جيرانها . هذا الموقف نتج عنه أجندة محدودة النطاق إلى حد كبير ، ومن ثم قاد فى النهاية إلى تعليق المفاوضات .

وفى الواقع ، فإن العديد من المحللين قد أعادوا ترديد الموقف الإسرائيلى والمتمثل فى أن أية عملية حقيقية للسيطرة على التسلح فى منطقة الشرق الأوسط يمكن فقط أن تبدأ عقب تحقيق تسوية ناجحة للصراع العربى الإسرائيلى . ولكن هذا الموقف فى الحقيقة يتناقض مع سجل السيطرة على التسلح حتى الآن ، فعلى سبيل المثال ، فإن

التنافس بين القوتين العظميين خلال الحرب الباردة مثلاً لم يحول دون التفاوض بشأن اتفاقية INF وسولت I وسولت II، وكذلك لم يمنع بدء عملية START.

كذلك فإن مؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا بدأت العملية الخاصة به، على الرغم من انقسام أوروبا بفعل الحرب الباردة أيضًا فإن الصراعات الإقليمية فى إفريقيا وأمريكا الجنوبية، وجنوب الپاسفيك وجنوب شرق آسيا لم تمنع بدء المفاوضات حول اتفاقية «پليندابا ـ Pelindaba»، واتفاقية «تلاتيلولكو ـ Tlatelolco» واتفاقية «راراتونجا ـ Raratonga»، واتفاقية «بنكوك ـ Bangkok» والتى كانت كل منها أساسًا لمنطقة خالية من التسلح النووى (NWFZ) كل فى إقليمه. كل هذه الحالات إنما تدحض مقولة إن السيطرة على التسلح ينبغى أن تعلق لحين حل الصراعات الچيوپوليتيكية[٣٨].

وجدير بالذكر أن مصر كانت من بين الدول التى مارست ضغوطًا قوية على إسرائيل بشأن القضية النووية، وقد استغلت مصر مؤتمر التمديد الثالث الذى عقد حتى ١٩٩٥م لممارسة ضغوط دبلوماسية على إسرائيل وقدمت مسودة قرار إلى الأمم المتحدة أوائل نوڤمبر تصف فيها إسرائيل بأنها الدولة الوحيدة فى المنطقة التى تملك قدرات نووية متقدمة غير خاضعة للرقابة وتطالبها بألا تقوم بتطوير الأسلحة النووية أو إنتاجها أو اختبارها أو امتلاكها بأية وسيلة أخرى، وأن تتخلى عن امتلاك تلك الأسلحة وتنضم إلى معاهدة خطر الانتشار النووى[٣٩].

ولم يكن موقف مصر أثناء مؤتمر المراجعة والتمديد عام ١٩٩٥م جديداً بل كان استمراراً للجهود السياسية التى بذلتها مصر من منطلق تأييدها لنزع السلاح ومنع الانتشار النووى عالميًا وإقليميًا، وفى هذه الفترة بالذات رأت أن الأوضاع الإقليمية تقتضى إثارة موضوع إسرائيل إلى المعاهدة لأنه إذا كانت دول المنطقة تريد إنهاء الصراع وإقامة نظام إقليمى جديد فلا بد من مناقشة قضايا الأمن ونزع السلاح وضبطه لكى يصبح السلاح شاملاً كل القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية ولا يمكن الحديث عن استقرار السلام فى المنطقة، بينما يبقى سباق التسلح قائمًا، ومن ثم دعت جميع دول المنطقة إلى الالتزام بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية[٤٠]، إلا أن هذه الجهود الدبلوماسية لم تفلح فى إثناء إسرائيل عن مواقفها المبدئية ولم تدفعها بالتالى للانضمام إلى معاهدة منع الانتشار التى تم تمديدها فى مايو ١٩٩٥م.

ورغم ذلك فإن الجهود الدبلوماسية وخاصة المصرية تتواصل من أجل العمل على إخلاء المنطقة من كل أسلحة الدمار ومن حقوقها فى حيازة السلاح النووى، وفى هذا الإطار أكد وزير خارجية مصر أحمد أبو الغيط أن مصر ستستمر فى الضغط على إسرائيل للتخلى عن أسلحة الدمار الشامل والانضمام إلى الإطار القانونى الدولى فى هذا الشأن والالتزام به على الرغم من أنها لا تزال ترفضه وتتحداه، وأشار فى هذا الصدد إلى قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٦٨٧ الذى ينص على نزع سلاح العراق كخطوة نحو إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، وأضاف أن المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة يصدر قراراً سنويّا يطالب بتطبيق ضمانات الوكالة فى المنطقة وإخلائها من السلاح النووى، وفى هذا الإطار أكد أبو الغيط أن هناك خللاً أمنيّا نتيجة تفرد دولة وحيدة فى المنطقة وهى إسرائيل بامتلاك قدرات نووية مبهمة ترفض الإفصاح عنها أو إخضاعها للرقابة الدولية، مؤكداً أن أية ترتيبات أمنية فى المنطقة لن تتحقق طالما غابت عنها معايير المساواة والتكافؤ والعدل، وأن الحاجة أصبحت أقوى من أى وقت مضى لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط، وكذلك تحقيق عالمية معاهدة منع الانتشار النووى[٤١].

وإذا كانت إسرائيل قد وافقت على التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتى تم التوصل إليها فى سبتمبر ١٩٩٦م، فيما يعد أول مرة تشارك فيها فى نظام دولى يتعلق بالأسلحة والانتشار النووى، فإنها إلى الآن لم تصدق عليها، حيث إن التصديق عليها يعنى قبولها للخضوع لنظام دولى للتحقق والرصد، وهو الأمر الذى طالما أصرت إسرائيل على رفضه فهى لم تضع قط محطة ديمونة النووية تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولم تسمح ابتداءً من عام ١٩٧٠م بأية زيارات تفتيشية لهذا الموقع. أضف إلى ذلك أن توقيعها عليها جاء بعد أن تخطت ترسانتها النووية حد الكفاية وهى التى تتكون من أكثر من ٢٠٠ سلاح نووى، هذا إلى جانب توارد بعض الأنباء غير المؤكدة عن إجرائها تفجيرين نوويين عام ١٩٦٦م، و ١٩٧٩م، وأنها استطاعت الحصول على الحواسب الآلية الكبيرة بمعنى أنها قد توصلت إلى تكنولوچيا المحاكاة[٤٢].

كذلك فإن توقيع إسرائيل على اتفاقية الأسلحة الكيمائية فى يناير ١٩٩٣م، لم يعقبه التصديق عليها وهو ما يشير إلى المواقف الإسرائيلية الثابتة تجاه الأطر الدولية للحد من الانتشار النووى.

وترجع المصادر الإسرائيلية السبب فى ذلك إلى:

١ ـ امتلاك بعض الدول العربية وكذلك إيران هذه الأسلحة واحتمال استخدامها ضد إسرائيل.

٢ ـ إنها تبرر للمجتمع الدولى بأنها حاولت التوقيع فى البداية لإظهار حسن النوايا، ولكنها الآن لا تصدق على المعاهدة دفاعًا عن نفسها ضد الآخرين.

٣ ـ إن المصادقة على هذه المعاهدة تتطلب قيام إسرائيل بتدمير مخزونها من هذه الأسلحة قبل عام ٢٠٠٧م وهو ما تعتبره إسرائيل تهديدًا لأمنها ولإستراتيچيتها العسكرية.

٤ ـ إن المصادقة سوف تعرض إسرائيل للجان التفتيش الدولية مما قد يدفعها لكشف الإمكانات النووية الإسرائيلية.

٥ ـ لقد كان التوقيع الإسرائيلى على المعاهدة فى البداية مناورة لكشف الدول العربية وموقفها الرافض ولم تكن جادة فى التصديق، وطالما قد تحقق الهدف فلا داعى للتصديق على المعاهدة فى ظل المساندة الأمريكية لموقفها الإستراتيچى من الحفاظ على الخلل بالتوازن فى المنطقة(٤٣).

والملاحظ إذن أن موازين الأمن المختلة ستبقى لصالح إسرائيل طالما أن الولايات المتحدة والدول الكبرى فى العالم تغض الطرف عن ترسانتها النووية، فى الوقت الذى تتجه فيه بقوة إلى إيران بعدما تمكنت من تدمير القوة العراقية.

والمثير للسخرية أن إسرائيل وهى تحوز كل أنواع الأسلحة تعتبر التسلح النووى لأية دولة عربية أو إسلامية تهديدًا لأمنها وبشكل خاص إيران التى ترى أن العداء الإيرانى لها واتصال إيران بسوريا وحزب الله والمنظمات الفلسطينية طرف غير مباشر فى الصراع العربى الإسرائيلى وهى تبرر من هذا المنطلق وغيره ـ كما سبق أن أوضحنا ـ عدم التخلى عن السلاح النووى. وربما لم تعد إسرائيل تشعر بالخطر من السلاح

النووى الپاكستانى لأنها تعلم أنه تحت السيطرة الأمريكية ولم تعد تثير هذا الخطر الآن رغم أن إسرائيل قبل الغزو الأمريكى لأفغانستان كانت تعتبر القنبلة الپاكستانية قنبلة إسلامية وكانت تحاول كسر خطورتها بأساليب متعددة منها التحالف الإستراتيچى مع الهند.

إذن، ما نريد التأكيد عليه هو ازدواجية المعايير إلى الدرجة التى تجعل دولة نووية كإسرائيل تنادى بضرورة وقف إيران تخصيب اليورانيوم وإخضاعها للمراقبة الدولية الدقيقة، بل وتوجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية إن هى لم ترتدع!!.

لقد جعلت إسرائيل الآن البرنامج النووى الإيرانى على قمة أولوياتها وتجاذبت مع إيران تصريحات عدائية(٤٤).

إن هذه المفارقة تثير على الأقل الضمير الإنسانى، كيف لدولة نووية ترفض الالتزام بالأطر الدولية للحد من الانتشار أو الانخراط فى إطار إقليمى لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووى دون فرض شروط معيقة ومجحفة ومعطلة لهذا الإطار الإقليمى، كيف لها أن تنادى بضرورة التزام إيران بوقف برنامجها النووى والرضوخ لتعليمات القوى الكبرى وفى مقدمتها الولايات المتحدة!!.

ولقد بدأت فى الآونة الأخيرة خطوات حثيثة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومن قبل رئيسها د. البرادعى من أجل الضغط على المسئولين الإسرائيليين لإقناعهم بالبدء فى الحديث بشكل جدى حول إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية؛ حيث إن القدرات النووية الإسرائيلية ـ كما يقول د. البرادعى ـ خلقت وضعًا غير متوازن فى المنطقة، مما جعل الدول العربية تتهم المجتمع الدولى باتباع سياسة المعايير المزدوجة؛ حيث إن الدول العربية تطالب الدول الأخرى فى الشرق الأوسط بفتح منشآتها أمام المفتشين الدوليين ولكنها لا تضغط بالقدر بنفسه على إسرائيل(٤٥).

ولكن رغم ذلك ورغم الجهود الدبلوماسية العربية التى سعت مرارًا من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الإشارة فى بيان مؤتمرها العام إلى مخاطر القدرات النووية الإسرائيلية فقد باءت هذه الجهود بالفشل. وكان آخر هذه المحاولات فى الدورة الـ (٤٩) لمؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث سعت الدول العربية لاستغلال الظروف السياسية الراهنة من أجل الدعوة إلى عدم استثناء إسرائيل من

الإجراءات التى تفرض على الدول الأخرى ـ كإيران ومن قبلها العراق ـ رغم ترسانة أسلحتها النووية الضخمة التى تشير إليها عدة تقارير ومن بينها تقارير أمريكية. وقد أكد المدير العام لهيئة الطاقة الذرية الإسرائيلية جدعون فرانك رفض بلاده إدراج بند القدرات النووية الإسرائيلية على جدول أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية مهدداً فى الوقت ذاته بعرقلة هذا البند مثلما فعلت بلاده خلال السنوات الماضية وقد قدمت إسرائيل مذكرة احتجاج إلى رئاسة المؤتمر تحتج فيها على محاولات المجموعة العربية إصدار بيان رئاسى يشير مجدداً إلى موضوع القدرات النووية الإسرائيلية(٤٦).

وقد كانت الدول العربية قدمت طلبًا إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لإدراج بند القدرات النووية الإسرائيلية ومخاطرها على منطقة الشرق الأوسط ضمن جدول أعمال المؤتمر السنوى العام الذى عقد بڤيينا فى سپتمبر ٢٠٠٥م، وذلك إلى جانب بند آخر اعتادت مصر تقديمه سنويّا يتعلق بتطبيق ضمانات الوكالة فى المنطقة. وعلى الرغم من فشل مؤتمر مراجعة عدم الانتشار النووى الذى اختتم أعماله فى نيويورك نهاية شهر مايو ٢٠٠٥م وعدم صدور قرارات رسمية عنه خاصة ما يتصل بمنطقة الشرق الأوسط، إلا أن الدول العربية ظلت متمسكة بحقها فى إثارة مخاطر التسلح النووى الإسرائيلى.

وكانت مصر والدول العربية قد اعتادت خلال السنوات الماضية طرح بند القدرات النووية الإسرائيلية ومخاطرها على جدول أعمال المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلا أن إسرائيل وبدعم من الدول الغربية تتذرع دائمًا بكون هذا الموضوع ذا طبيعة سياسية ولا يمكن إثارته داخل الوكالة فنيّا، فضلاً عن استمرار حالة التوتر فى المنطقة وجمود عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وتتعرض الدول العربية عادة إلى ضغط كبير أثناء المؤتمرات السنوية للوكالة، حيث تهدد الدول الغربية بإفشال بند تطبيق نظام الضمانات فى الشرق الأوسط الذى لا يشير إلى إسرائيل بالاسم فى حالة إصرار المجموعة العربية على طرح بند مخاطر القدرات النووية الإسرائيلية(٤٧).

وفى الواقع، فإن هذا المؤتمر الأخير لم يكن استثناء عن سابقة من مؤتمرات الوكالة الدولية للطاقة، حيث رفض المؤتمر الإشارة إلى أن إسرائيل هى الطرف الوحيد الذى يعارض الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووى.

وكان البيان العربى الذى أعدته الوفود العربية والذى وصفت فيه انتشار الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط بأنه يعد تهديداً للأمن والسلم الدوليين والذى دعا إسرائيل أيضًا إلى فتح مرافقها النووية للتفتيش الدولى أسوة بدول المنطقة، قد واجه رفضًا من إسرائيل والدول الغربية الحليفة لها، ومن ثم تم إحباط هذا السعى، وتم الاتفاق على بيان مخفف يوصى بوضع بند القدرات النووية الإسرائيلية على جدول أعمال المؤتمر المقرر انعقاده فى العام المقبل دون الإشارة إلى إسرائيل أو مطالبتها بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووى. وقد أظهرت الوفود العربية استياءها من البيان الرئاسى للوكالة واعتبروه أنه جاء «دون الحد الأدنى». وقد انتقد رئيس الوفد اليمنى مصطفى مهران بيان رئاسة المؤتمر وقال إنه لا يرقى إلى مستوى المطالب العربية وتحقيق هدف جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، كما أنه لا يساعد على تحقيق عالمية نظام الضمانات الذى تسعى الدول كافة إلى تحقيقه ضمانًا للأمن والسلم العالميين، وانتقد تقاعس المجتمع الدولى عن اتخاذ إجراءات قانونية ملزمة ضد إسرائيل، كذلك أكد رئيس الوفد السورى إبراهيم العثمان أن الخطر النووى الحقيقى فى الشرق الأوسط هو الخطر النووى الإسرائيلى، وأضاف أنه كان يأمل فى صدور قرار يدين قدرات إسرائيل النووية ويتفهم قلق شعوب المنطقة من هذه القوة المدمرة ومعالجة اختلال التوازن المتمثل فى امتلاك إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل مخالفة لجميع الاتفاقيات الدولية، وأضاف أنه فى الوقت الذى تلتزم فيه الدول العربية بتنفيذ مطالب المجتمع الدولى بتوقيع المعاهدات لتأكيد التزام العرب وحبهم للسلم والعدل فإن المجتمع الدولى يعجز حتى عن دعوة إسرائيل إلى الانضمام إلى المعاهدات الدولية، وانتقد ازدواجية المعايير وسياسة الكيل بمكيالين التى ينتهجها المجتمع الدولى والتى جعلته يتجاهل ما تمتلكه إسرائيل من برنامج نووى محظور لا يهدد الأمن والسلم فى الشرق الأوسط فحسب ولكن أيضًا السلم والأمن الدوليين.

أيضًا انتقد مندوب مصر السفير رمزى عز الدين إسرائيل مطالبًا بتشديد الضغط عليها كى تلتزم بما التزم به العرب منذ سنوات، وحذر المجتمع الدولى من مخاطر امتلاك إسرائيل أسلحة نووية وبرنامجًا نوويّا غير معلن ويشكل تهديداً للأمن القومى العربى بوجه عام والمصرى بوجه خاص.

ووصف الموقف الإسرائيلى بالتعنت وقال إنه يشكل عقبة رئيسية أمام إقرار سلام حقيقى وشامل فى الشرق الأوسط وانتقد أيضًا المجتمع الدولى القائم على أساس ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين خاصة عندما يتعلق الأمر بإسرائيل. وقال إن إسرائيل ظلت تمارس أنشطة نووية محظورة تتعدى الأغراض السلمية فى الوقت الذى يغض فيه المجتمع الدولى النظر عن مخاطر مواصلة إسرائيل رفضها الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وتطبيق ضمانات الوكالة الذرية.

وأكد رئيس الوفد الكويتى فوزى الجاسم أن منطقة الشرق الأوسط لن تتحقق غايتها فى الأمن والاستقرار طالما أن إسرائيل هى الوحيدة التى لا تزال ترفض إخضاع منشآتها لنظام ضمانات الوكالة. وقال إن ذلك يشكل عائقًا أساسيًا، أما تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار النووى يسبب اختلالاً عميقًا فى تقوية نظام منع الانتشار ويشجع دولاً أخرى للسعى لامتلاك أسلحة نووية أو تصنيعها بذريعة غض البصر والتهاون فى التعامل مع الدول التى لم تنضم للمعاهدة وترفض فتح منشآتها للتفتيش[٤٨].

ورغم هذا الاستياء العربى والمطالبة العلنية بضرورة إخضاع إسرائيل منشآتها النووية للتفتيش والانضمام إلى المعاهدة الدولية الخاصة بمنع الانتشار النووى، إلا أن سياسة الكيل بمكيالين وازدواجية المعايير والسياسة الأمريكية المتحالفة مع إسرائيل إلى جانب التعنت الإسرائيلى، يجعل الموقف متجمدًا على النحو الذى هو عليه بشأن الملف النووى الإسرائيلى، فهل تحمل السنوات القادمة جديدًا؟

رابعًا: محددات استخدام السلاح النووى الإسرائيلى:

تختلف التحليلات فى هذا الإطار بشأن إلى أى مدى تبدو احتمالات اتجاه إسرائيل إلى استخدام فعلى للقنبلة النووية، وفى هذا الصدد تميز بين رؤيتين:

١ ـ تؤكد الأولى أن إسرائيل لم تبذل كل هذه الجهود ولم تتكبد تلك النفقات من أجل إنتاج قنبلة نووية تظل محتفظة بها فى القبو، بلا داع ولا قيمة، بل العكس هو الصحيح، حيث إن خطط الهجوم النووى على أهداف عربيّة منتقاة بدقة جاهزة ومعدة سلفا وتم التدريب عليها مرارًا ولم يبق سوى التنفيذ الفعلى بالقنبلة إذا ما وقعت الواقعة وحانت الساعة.

ومما يزيد من سهولة الأمر ـ وفقًا لهؤلاء ـ تجمع الأهداف القمة فى الدول العربية، ففى معظم دول المنطقة لا يوجد أكثر من ٣ ـ ٥ أهداف ذات أهمية إستراتيجية وتدمير هذه الأهداف بواسطة الأسلحة النووية سيدمر هذه الدول، وتشمل هذه الأهداف إلى جانب التجمعات السكانية عدة مراكز إستراتيجية فى كل دولة من هذه الدول: حقول النفط فى السعودية وليبيا، وسد الفرات فى سوريا، وسد أسوان فى مصر، فإذا ما تم ضرب ٣ ـ ٥ أهداف فقط فى كل دولة من الدول العربية فسيبقى بالطبع معظم السكان لكن مصر ستدمر إذا ما دمرت القاهرة والإسكندرية والجيزة وأسوان بقنابل نووية وإذا ما تلوثت مياه سد أسوان بالإشعاع النووى عندها سيبقى القرويون الذين يعيشون فى قرى صغيرة منتشرة، حيث يديرون حياتهم على نمط حياة العصور الوسطى وسيضطر هؤلاء إلى مواجهة مشاكل الاختفاء المفاجئ لكل العناصر الرئيسية فى الدولة، ومما يؤكد هذه الرؤية ويدعمها إن منطقتنا بصفة أساسية هى المرشح الأول لأى احتمال لحرب نووية، وذلك حيث إن هناك حقيقة أساسية مفادها أنه على امتداد خمسين عامًا كاملة تخللتها أحداث جسام أزمت الأوضاع فى العالم كله، لم يهدد طرف أوروبى طرفًا أوروبى آخر بشن حرب نووية فعلية ضده، وحقيقة أخرى ذكرها من قبل الرئيس الغانى نكروما، حيث ذكر أن القادة الأمريكيين حين أرادوا اختبار القنبلة النووية أطلقوها على مدينتى هيروشيما ونجازاكى اليابانيتين وهما مدينتان لا تمثلان قيمة إستراتيجية تذكر ولم يوجهوها إلى ألمانيا النازية العدو الرئيسى؛ لأنهم كانوا يؤمنون بأنه لا يمكن اختبار القنبلة النووية بشكل عملى ضد أى شعب أوروبى ولما احتاجوا إلى توجيه رسالة بليغة مفتوحة للاتحاد السوفيتى وقع الاختيار على شعب غير أوروبى لكى ترسل الرسالة عن طريقه، ومنذ ذلك الوقت ظل سيف التهديد العسكرى (التقليدى والنووى) معلقًا على رءوس العالم الثالث فى كوريا وڤيتنام ومصر وسوريا وفلسطين والعراق وغيرها.

وبذلك فإنه إذا ما استمرت حالة التعامى القائمة والتجاهل العربى المعتمد لمخاطر انفراد إسرائيل بامتلاك خيارها النووى وفرض احتكارها للعامل النووى فى الصراع، فإن النتائج لن تكون مواتية على الإطلاق. فالقنبلة الإسرائيلية هى بالأساس أداة حرب فى معركة الوجود والمصير ولن تتورع إسرائيل عن استخدامها إذا لزم ذلك فى نظرها.

ومما يجعل الاستخدام الإسرائيلى للقنبلة النووية مطروحًا بقوة أيضًا ـ وفقًا لهؤلاء ـ أنه أصبح لدى العديد من الدول العربية أسلحة كيمائية (مصر ـ العراق ـ سوريا ـ ليبيا) وأن الكثير منها أيضًا أصبح يمتلك الصواريخ متوسطة المدى، وبالتالى فإن إسرائيل تعتقد أن بوسع العرب تحييد قدرتها النووية بضربة استباقية بالأسلحة الكيمائية التى تحملها تلك الصواريخ وأصبحت المسألة هى من يقوم بضربة استباقية: الأسلحة النووية الإسرائيلية أم الأسلحة الكيمائية العربية[٤٩].

ثم إن ما توارد من أنباء عن اتخاذ إسرائيل للاستعدادات لشن هجوم مضاد بالأسلحة النووية عندما بدا أن جيوشها كانت قد أوشكت على الهزيمة عام ١٩٧٣م، إنما يدل على أن الإسرائيليين مستعدون فى حالة الضرورة القصوى لاستخدام خيارهم النووى[٥٠].

وفى هذا الإطار يحدد إفيكدور هيسلكون حالات أربعًا تشكل وضع «الملاذ الأخير» الذى يدفع الإسرائيليين إلى قرار استخدام القنبلة النووية:

أ ـ تحول مصر إلى دولة نووية.

ب ـ انخفاض حاد فى قدرة إسرائيل العسكرية التقليدية.

جـ ـ هبوط كبير فى قدرات القوة الجوية الإسرائيلية أثناء القتال.

د ـ حظر إرسال أسلحة إلى إسرائيل.

والحالة الأولى، تعكس جدية وخطورة الموقف الإسرائيلى الإستراتيجى القاضى بالتصدى لأية محاولة عربية جادة لامتلاك خيار نووى. أما الحالتان الثانية والثالثة فتعكسان فكرة أن الهزيمة الأولى لإسرائيل هى الهزيمة النهائية. وتؤكدها وقائع حرب ١٩٧٣م حينما أصدرت جولدا مائير قرارها بتجهيز الصواريخ المحملة بالقنابل النووية لإطلاقها إذا استمرت معدلات التدهور على مساحات القتال بصورة تهدد مستقبل إسرائيل، أما الحالة الرابعة والأخيرة فهى تأكيد لما أسماه روبرت هركابى صرخة شمشون أى أن إسرائيل ستكون مستعدة لاستخدام تلك الأسلحة فى حال تعرضها لخطر حقيقى يمس جوهر وجودها حتى أدى استخدام الخيار النووى الإسرائيلى إلى هدم المعبد فوق رءوس الجميع[٥١].

٢ ـ ولكن فى مقابل تلك الرؤية تأتى الرؤية الأخرى التى ترى أن هناك عدداً من المحددات بمثابة قيود تشكل نقاط ضعف ينبغى أن تستغل من جانب الدول العربية، وهذه القيود هى كالآتى:

قيود چيوپوليتكية: حيث تعانى دولة إسرائيل من نقاط ضعف فى استخدام خيارها النووى تتمثل فى الموقع الجغرافى وصغر مساحة الدولة وافتقادها للعمق الإستراتيچى وقلة عدد السكان مقارنة بسكان الدول العربية، حيث تبلغ مساحة إسرائيل ٢٦٥٠ كيلومترا مقابل ١٢ مليون كيلومتر مربع للدول العربية مما يؤدى إلى ضيق مساحة المناورة.

ومن ثم يرى البعض أن امتناع إسرائيل عن الاستخدام الفعلى للقنابل النووية خشية ما يمكن أن يلحق بها من أضرار نتيجة ضيق حيز الأراضى التى احتلتها وتماسها مع الحدود العربية.

فالقاعدة العامة هى احتمالات تأثر إسرائيل بالإشعاع النووى والتلوث من جراء ضربها لأهداف قريبة، وإن استخدام أى قنبلة ضد أهداف عربية مثل سوريا أو لبنان أو الأردن مثلاً سوف يكون لها تأثير خطير على إسرائيل، خاصة أن إسرائيل تقيم المستوطنات على شكل أحزمة أمنية على حدودها مع الدول العربية[٥٢]. وربما يفسر ذلك امتناع إسرائيل عن اللجوء للسلاح النووى بعد تأكيد هزيمتها فى عام ١٩٧٣م، وأيضًا فى لبنان ٢٠٠٦م، مما سيؤدى إلى محدودية ما يمكن أن يصيبهم من التساقط النووى والإشعاع[٥٣].

أضف إلى ذلك ما تؤكد عليه بعض الدراسات من أن خط الأمان النووى فى الشرق الأوسط لا يمثل مثيرًا قاطعًا على الاستخدام الفعلى للأسلحة النووية، لأن احتمالات تأثر إسرائيل ترتبط بعوامل مختلفة كعيار الأسلحة المستخدمة والمسافة بينها وبين الهدف وطريقة التفجير النووى وتسمح المعادلات المتصلة بهذه العوامل بتصور إمكانية وجود سيناريوهات مختلفة لاستخدام الأسلحة النووية الإسرائيلية دون أن تتأثر إسرائيل فيما عدا حالات خاصة[٥٤].

ورغم ذلك ، فإن التكلفة ـ ولو المحدودة ماديّا ـ التى قد تترتب على استخدام إسرائيل للسلاح النووى ، إلا أنها لن تكون محتملة من جانب إسرائيل فى إطار المنطقة ذات الأبعاد الجغرافية الضيقة ، مما يمثل قيداً واضحًا على استخدام هذا السلاح .

أضف إلى ذلك ما سبق وأن أشارت إليه الدراسة من أن تطوير رادع عربى فوق تقليدى (رادع الحد الأدنى) يمكنه أن يتغلب على الرادع النووى الإسرائيلى خاصة إذا ما أدخلنا فى الاعتبار الأبعاد الديموغرافية (السكانية) ، فمهما آلت النوعية إلى إبطال قيمة الكم فإن حالة تضارب النوعية وليس تكافئها تمامًا ستبطل قيمة النوع وتجعل قيمة الكم ذات رجحان . وفى حالة تبادل الضربات غير التقليدية (سواء نووية/ فوق تقليدية ، أو نووية/ نووية) فإن الكم سيكون حاسمًا ، حيث إن إبادة إسرائيل واردة من الضربة الأولى وبقنابل محدودة العيار ، فى حين أن اتساع المنطقة العربية وكثرة سكانها يصبح ميزة إستراتيجية تتمتع بها الدول العربية ، فى حالة تعرضها لضربة أولى ، ويمكن أن ترد بالضربة الثانية ، فى حين أن إسرائيل لا تملك الرد بالضربة الثانية ، حيث إنه من الممكن ألا يبقى من يرد هذه الضربة على الإطلاق(٥٥) .

ولكن رغم ذلك يتبقى أن استخدام السلاح النووى ليس محصورا فقط فى الاستخدام الفعلى له ، ولكن هناك التهديد بالاستخدام فى إطار نمط الردع أو نمط الإجبار وهى استخدامات تهديدية تهدف إلى التأثير فى إرادة الخصم فى اتجاه منعه من القيام بسلوك معين يرغب فى القيام به (الردع) أو دفعه نحو اتباع سلوك معين لا يرغب فى القيام به (الإجبار) ، وهذا فى الحقيقة كان الشكل الرئيسى لاستخدام القوة النووية من بعد الاستخدام الفعلى الوحيد لها من جانب الولايات المتحدة عام ١٩٤٥م ، أضف إلى ذلك أن السلاح النووى هو ليس فقط مجرد أداة أمن ولكنه أداه سياسية قد تستخدم من أجل استعراض القوة ، والتأثير النفسى إلى جانب استخدامه فى عمليات التفاوض وفى هذا الإطار وفى ظل محددات معنية فهو يمثل سلاحًا فعَّالاً .

وفى ضوء ذلك فإنه يمكن القول إن الأسلحة النووية تستخدم من جانب إسرائيل منذ أواخر الستينيات ، ومنذ إدراك الدول العربية لقدرات إسرائيل النووية وحجم ترسانتها المتزايدة ، فوجود وهذه الأسلحة وامتلاك إسرائيل لها حتى لو لم يتم التهديد صراحة باستخدامها ، يطرح آثارًا إستراتيجية على البيئة الأمنية الإقليمية ، وهو وضع يستحيل معه تحقيق استقرار إقليمى مستند إلى أسس إستراتيجية .

ويبقى التخوف قائمًا رغم الكثير من المحددات والمحاذير من التحول نحو الاستخدام الفعلى له فى ظل هذا الوضع الاحتكارى، فإذا كان السلاح النووى قد وجد على مدى الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية التى استمرت نحو أربعين عامًا فإنه لم يتم استخدامه نظرًا للتوازن القائم كعامل رئيسى (إلى جانب القيود المتصلة باستخدام الأسلحة المدمرة بشكل عام)، ولكن فى ظل هذا الوضع الاحتكارى الذى تنفرد فى إطاره إسرائيل بامتلاك السلاح النووى ورغم القيود المتصلة باستخدامه تبقى إمكانية التحول نحو الاستخدام الفعلى واردة (رغم محدوديتها) ومثيرة للقلق وعدم الاستقرار[٥٦].

الهوامش

١ ـ ممدوح حامد عطية، البرنامج النووى الإسرائيلى والأمن القومى العربى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦م) ص٣٦ .

٢ ـ ممدوح حامد عطية، صلاح الدين سليم، الأسلحة النووية والكيمائية والبيولوچية فى عالمنا المعاصر (الكويت: دار سعاد الصباح، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م) ص١٧٧ .

٣ ـ أحمد بهاء الدين شعبان، الإستراتيچية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠م: الابتزاز بأسلحة الدمار الشامل تحت رايات النظام العالمى الجديد، (القاهرة: سينا للنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م)، ص٣٣١ .

٤ ـ المرجع السابق ص٣٣٢ نقلاً عن مجلة بمحانيه الإسرائيلية ٢١ نوڤمبر ١٩٨٥م.

٥ ـ ممدوح حامد عطية، صلاح الدين سليم، مرجع سابق، ص١٧٠ .

٦ ـ محمد سليمان مفلح الزيود، الردع العربى فى مواجهة الخيار النووى الإسرائيلى (٩١ ـ ٢٠٠١م)، رسالة دكتوراه فى العلوم السياسية، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤م) ص١٥١ .

- Shai Fieldman, Nuclear Weapons and Arms Control in the Middle East, p. 15.

٧ ـ عادل محمد أحمد على، فعاليات سياسات منع الانتشار النووى، منطقة الشرق الأوسط كحالة دراسة، رسالة ماچستير فى العلوم السياسية، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٩م) ص١٤٩ .

٨ ـ محمد سليمان مفلح الزيود، مرجع سابق، ص١٥٢ .

٩ ـ أحمد بهاء الدين شعبان، مرجع سابق، ص٣٣٧ .

١٠ ـ المرجع السابق، ص٣٤٠، ٣٤١ .

انظر أيضًا حول الأسباب التى دفعت فرنسا للتعاون النووى مع إسرائيل.

بيتر براى، ترسانة إسرائيل النووية مع تقرير فانونو، أسرار القوة النووية الإسرائيلية، ترجمة منير غنام (بيروت: مؤسسة الأبحاث الغربية)، ص ص٣٦، ٣٧ .

١١ ـ أحمد بهاء الدين شعبان، مرجع سابق، ص٣٣٨ .

١٢ ـ المرجع السابق، ص٣٣٧، ٣٤٢ ـ ٣٤٤ .

١٣ ـ لمزيد من التفاصيل، انظر المرجع السابق ص٣٣٩ .

١٤ ـ محمد سليمان مفلح الزيود، الردع العربى فى مواجهة الخيار النووى الإسرائيلى ١٩٩١ ـ ٢٠٠١م، رسالة دكتوراه، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ٢٠٠٤م)، ص١٥٤.

١٥ ـ المرجع السابق، ص١٥٥ .

١٦ ـ عادل محمد أحمد، مرجع سابق، ص١٥٣ .

١٧ ـ القنبلة النووية الإسرائيلية،

http://www.f555f.com/vb/show thread.pbp? T=4762.

١٨ ـ الأهرام، ٢٦ إبريل ٢٠٠٤ م.

١٩ ـ القنبلة النووية الإسرائيلية، مرجع سابق ص٢ .

٢٠ ـ المرجع السابق، ص٣٠٢ .

٢١ ـ المرجع السابق، ص٢ .

٢٢ ـ الأهرام، ٢٦ إبريل ٢٠٠٦م، مرجع سابق.

٢٣ ـ د. نادية محمود مصطفى، سياسات سباق التسلح الإسرائيلى ـ العربى خلال الثمانينيات: بين الفرص والمكاسب الإسرائيلية وبين القيود والضغوط على مصر، الفكر الإستراتيچى العربى، (عدد ٣٢، إبريل ١٩٩٠م)، ص٩، ص٣٠ ـ ٣٢ .

٢٤ ـ المرجع السابق ص٣٣ .

٢٥ ـ ممدوح حامد عطية، صلاح الدين سليم، الأسلحة النووية، والكيمائية والبيولوچية فى عالمنا المعاصر (الطبعة الأولى، الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٢م) ص ص١٧٦ ـ ١٧٧ .

٢٦ ـ ممدوح عطية، عبد الفتاح بدوى، ص ص٤٢ ـ ٤٣ أمين هريدى، الصراع العربى الإسرائيلى بين الردع التقليدى والردع النووى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى، ١٩٨٣م).

٢٧ ـ ممدوح عطية، عبدالفتاح بدوى، ص٤٩ .

٢٨ ـ أمين هويدى، مرجع سابق.

٢٩ ـ ممدوح عطية، عبد الفتاح بدوى، مرجع سابق ص٤٩، ٥١، ٥٢ .

٣٠ ـ محمد عبد السلام، الموقف الإسرائيلى من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، السياسة الدولية (عدد ١٢٠ إبريل ١٩٩٥م) ص ص٧٠ ـ ٧١ .

٣١ ـ منير محمود بدوى، إسرائيل وقضايا نزع السلاح، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيچية بالأهرام، ١٩٨١م)، ص٤٢ .

٣٢ـ المرجع السابق، ص٤٣ـ ٤٥ .

٣٣ـ محمد عبد السلام، مرجع سابق ص٧١ نقلاً عن تصريحات شيمون بيريز، الحياة ١/ ٩/ ١٩٩٤، الأهرام ٢/ ٩/ ١٩٩٤م، الحياة ١٢/ ١/ ١٩٩٥م الشرق الأوسط ١٨/ ٢/ ١٩٩٥م.

٣٤ـ المرجع سابق، ص ص٧١ـ ٧٢ .

٣٥ـ منير بدوى، مرجع سابق، ص٢٥ .

٣٦ـ محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص٧٠ .

٣٧ـ المرجع السابق، ص ص٧٣ـ ٧٤ .

٣٨ـ Nabil Fahmy, Prospects for Arms Control and Proliferation in the Middle East, The Non proliferation Review (Summer, 2001), p. 4.

٣٩ـ أفنر كوهين، دراسات عالمية: نحو شرق أوسط جديد إعادة النظر فى المسألة النووية عدد (١) (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ١٩٩٥)، ص ص٥٤ـ ٥٥ .

٤٠ـ عادل محمد أحمد على مرجع سابق، ص ص ١٦٥ـ ١٦٦ .

٤١ـ القناة، ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٥ م. alqanat.com

٤٢ـ المرجع السابق ص١٦٠ .

٤٣ـ أفنر كوهين، مرجع سابق. (الشرق الأوسط والحد من التسلح، فى د. سمعان بطرس ومحرر)، مستقبل مع الترتيبات الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربى: القاهرة ٢٧ـ ٢٩ ديسمبر ١٩٩٧م (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٩٨م) ص ص٤٢، ٤٣ .

٤٤ـ عبد الله الأشعل، العالم العربى والتسلح النووى الإيرانى، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية .http://www.ahram.org.eg/acp

٤٥ـ أضواء على سياسة الغموض النووى الإسرائيلى، ٦/ ٧/ ٢٠٠٤م .BBC Arabic.com

٤٦ـ اجتماعات حاسمة داخل أروقة وكالة الطاقة الدولية حول قدرات إسرائيل النووية، http://www.kuna.net.kw/story.asp?DSNO = 774504

٤٧ـ الحظر النووى الإسرائيلى على جدول أعمال المؤتمر السنوى لوكالة الطاقة الذرية، http://www.intiqad.com/view.php?id=7957

٤٨ـ خيبة أمل عربية لنتائج الدورة الـ ٤٩ لمؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية. .http://www.us.moheet.com/asp/show - m. asp? # do=1614835

٤٩ ـ أحمد بهاء الدين، الإستراتيچية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠م، الابتزاز بأسلحة الدمار الشامل تحت رايات النظام العالمى الجديد (القاهرة: سينا للنشر، الطبعة الأولى ١٩٩٣م) ص ص٣٦٥ ـ ٣٦٦ .

٥٠ ـ بيتر براى، مرجع سابق، ص٦٨ .

٥١ ـ أحمد بهاء الدين، مرجع سابق، ص٣٣٥ .

٥٢ ـ محمد سليمان مفلح الزيود، الردع العربى فى مواجهة الخيار النووى الإسرائيلى (٩١ ـ ٢٠٠١م)، مرجع سابق، ص١٦٦ .

٥٣ ـ أحمد بهاء الدين، مرجع سابق، ص٣٦٦ .

٥٤ ـ محمد عبد السلام، احتمالات ومحاذير استخدام السلاح النووى فى الشرق الأوسط، فى إبراهيم محمد العنانى وآخرون (محررون)، الخيار النووى فى الشرق الأوسط (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١م)، ص٢٧٩ .

٥٥ ـ محمد سليمان، مرجع سابق، ص١٦٧ .

٥٦ ـ محمد عبد السلام، مرجع سابق ص ٢٧٤ ـ ٢٧٧ ـ ٢٩١ .